مراجعة

للأستاذ عريان يوسف سعد

كانت أول كلمة لى أفسحت هذه المجلة لما صدرنا عن ضرورة اصلاح السجون وكانت على بساطتها و بساطة صاحبها محل تقدير بل لقد كانت سعيدة الحظ إذ ذكرها فى مجلس الشيوخ حضرة الشيخ المحترم الأستاذ أحمد أبو الفضل الجيزاوى وقرأ فقرات منها تشير الى العدوى التى تسرى من سجين الى سجين فتحيل السجن مدرسة للاجرام بدل أن يكون دارا للتهذيب وطالب باصلاح السجون .

وكان من حسن حظ تلك الكلمة أن حضرة صاحب المعالى وزير الشئون الاجتماعية السابق أصدر أمره بتأليف لجنة لاصلاح السجون لا أقول اجابة لتلك الكلمة الخافتة — ولكنها كانت على كل حال طلقة نحو الهدف .

وشجعنى أن ما أشرت إليه فى تلك الكلمة لم يكن خيالا وكان فى رأسى مشروع لتحسين حال الفلاح هو تكبير لما يفعله مالك الأرض إذا أراد أن ينهض بفلاح فقبل ذلك أن يعطيه عجلة جاموس أو بقريريها لتكون إذا كبرت مناصفة بينهما فكتبت عن ذلك المشروع ورجوت أن يخصص فى ميزانية كل سنة مائة ألف من الجنيهات لشراء عجول توزع على صغار الفلاحين .

كان ذلك سنة ١٩٣٩ وكان ثمن العجلة أربعة جنيهات وتصير العجلة جاموسة بعد سنتين و يصبح ثمنها عشرين جنيها بأسعار قبل الحرب يملك الفلاح الذى كان معدما نصفها و يشرب لبنها و يأكل سمنها و يستأجر الأرض يزرعها وهى ضمان له لدى صاحب الأرض.

ولكن ذلك المشروع لم يجد من يأخذ به أو يتحدث عنه ولو أخذ به لأصبحت العجول التى اشتريت سنة ١٩٣٩ جاموسا ولولدت الواحدة منها مرتين و يكفى الفرق بين أثمان سنة ١٩٣٩ وأثمان الجاموس الآن .

لو أخذ بذلك المشروع لكانت أزمة اللحم أقل حدة ولكانت منتجات الألبان أرخص اليوم ثمنا ولكانت حالة مائتى ألف عائلة من الفلاحين اليوم أسعد حالا ثم عدت الى الكتابة فى الموضوع مرة أخرى عسى أن ألفت إليه نظر أحد ولكن أحدا لم يلتفت إليه نظره ولا يزال المشروع فى ضمير الغيب ينتظر من يبعثه ولا يعلم الغيب إلا الله .

تناولت بعد ذلك فى يناير سنة ١٩٤٣ موضوعا خطيرا غاية الخطورة ودعيت لاذاعة أحاديث عنه من محطة الاذاعة ذلك الموضوع هو موضوع الموظف وشهادته ووظيفته والصلة بينهم جميعا .

ولقد كان محور الكلام فيه أنني دعوت الى أن يكون الأجر للوظيفة وأن يتكافأ الأجر مع العمل أما الموظف فيكون أحسن من يتقدم لهذه الوظيفة مقابلة وأرفعهم شهادة ولا بأس على العالم الفقير أن يعمل فى أقل الأعمال شأنا ان لم يجد الى خير منها سبيلا .

ولقد ذكرت فى سياق الحديث أن قصر تعيين الجامعيين فى وظائف الحكومة على الدرجة السادسة يقفل باب الدرجات السابعة والثامنة وباب وظائف اليومية فيقفل فى وجوههم باب الرزق من ناحية ويحرم الدولة من الانتفاع باستخدام المتعلمين النابغين فى الخدمة بأى أجر من الناحية الأخرى .

ولقد كان حظ هذه الكلمة أسوأ من حظ سابقتها التى رسمت طريقا لتحسين حال الفلاح فبالرغم من أن الاهرام اشارت الى ضرورة ربط الوظائف لا بالموظفين وشهاداتهم فى يناير سنة ١٩٤٤ أى بعد مضى سنة كاملة على تلك الكلمة أعلنت الحكومة رغبتها فى رفع درجة كل جامعى فى خدمة الحكومة إلى الدرجة السادسة واستتبع ذلك خطر تعيين أى جامعى فى درجة أقل من الدرجة السادسة .

حقيقة أن انصاف الجامعيين الموظفين برفع درجاتهم الى الدرجة السادسة عمل عظيم وحبذا لو تكون وظائف الحكومة مبتدئة من الدرجة السادسة كلها ولكن ذلك مستحيل عمليا لأن الميزانية لا تحمله ولا بد اذن بقاء الدرجات التاسعة والثامنة والسابعة ولا بد من قفل باب التعيين فى هذه الدرجات فى وجوه الجامعيين الذين لم يتخرجوا بعد .

وقد قرأت فى أهرام الاثنين ٢٧ مارس سنة ١٩٤٤ تعليقا على الميزانية لحضرة الأستاذ نجيب يوسف واثنين من مساعديه فى كلية التجارة رأى فيه ضرورة إلغاء تسعير الشهادات ، ولكن هذا لا يغير الواقع .

ولقد كتبت بعد ذلك نتيجة لاقتراح تسعيرة العلم ، فناشدت الجامعيين إن يولوا وجوههم شطر العمل الحر ، ولكن أثر ذلك لا يمكن أن يظهر إلا مع الزمن ، وسيكون قفل باب الوظائف الصغيرة فى وجه الجامعيين حافزا لهم على طرق باب العمل الحر فتنتفع بعلمهم البلاد ، وهذه من غير شك حسنة من حسنات مشروع إنصاف الجامعيين ، فوظائف الدرجة السادسة أقل من أن تتسع لخريجى الجامعتين ، فلا يبقى أمامهم إلا العمل الحر .

ثم تركت تسعيرة العلم ، وتركت العمل الحر إلى موضوع أقل من هذا أهمية بمراحل ، ولكنه على كل حال جدير بالاهتمام ، ذلك هو تشييع الجنازات فى القاهرة وكبريات المدن ، لما فيها من تعطيل للناس ، ولأنها ليست الجنازات التى قصد بها قديما تعاون الناس على دفن الموتى قبل ان تنشأ صناعة (الحانوتية) فى المدن ، أما بعد وجود هذه الصناعة فقد أصبح تشييع الجنازة مجرد احتفال لا فائدة فيه ، إذ أن حمل الميت يتولاه مأجورون ولا يشترك فيه مشيعو الجنازة كما كان الحال من قبل ، وعسى أن يكون تحقيق ما قصدت اليه قريبا ، فتختفى زفة الميت كما اختفت زفات العريس والعروس والمطاهر .

وتعرضت بعد ذلك للملاجئ وسبب نفور المتشردين والعجزة ومن لا مورد لهم منها رغم توفر أسباب العيش فيها ، وأشرت الى أن مرجع ذلك حب الملاجئ لحرية بهما اشتد فقرهم ، وتفضيلهم الحرية على الطعام والشراب ، ورجحت أن تصبح الملاجئ مثل المأجنين ، لهم فيها حرية الخروج والدخول أنى شاءوا .

وآخر كلماتى التى اتسعت لها مجلة الشئون الاجتماعية كانت عن الرأى العام وتكوينه من رأى الفرد الخاص ، وأشرت الى أن إمكان الفرد إعلان رأيه تضيع لتكوين الرأى العام .

وهذه الكلمة التى راجعت فيها ما أدليت من آراء فى خمس سنوات أردت بها غايتين ، الأولى : أن أذكر عسى أن تنفع الذكرى ، والثانية : أن أمتحن مدى اعتزاز القارئ برأيه الخاص فى هذه الإلمامة أو هذه المراجعة ، فإن تكرم كل قارئ وأرسل للمجلة رأيه فى تلك الآراء جميعا بصفة عامة وفى هذه الإلمامة بصفة خاصة ، تكونت لدى تحرير المجلة صورة للرأى العام تكون مادة جديدة للتحرير يأنس فيها القراء الى صدى آرائهم وتكون دليلا على أن هذه المجلة — بما تقدم من بحوث تؤدى رسالتها كما يجب قراؤها أو تسلك من السبل ما يجتمع عليه رأى القراء .

ولكن هذا لا يكون إلا إذا تحمى كل قارئ بشىء من وقته يكتب فيه رأيه ، وأحب أن أهمس همسة فى إذن كل قارئ أرجو ألا تحتج عليها مصلحة البريد ، وهى أن يرسل القارئ رأيه الى المجلة (من غير طوابع بريد) ولا بأس أن تكتتب الخزانة فى تكوين الرأى العام بثمن الطوابع حتى يعتاد القراء الاهتمام بآرائهم وتدوينها و إرسالها الى المجلات والصحف ، فاذا وجدوا لذلك الاهتمام نتيجة لم يحجموا عن بذل الوقت والمال فى سبيل إعلان آرائهم .

عريان سعد